في الداخل باجراء حوار مع وزير الخارجية الاميركية ومع وفود الادارة الاميركية. وكان الهدف من هذه الاتصالات هو ايصال وجهة النظر الفلسطينية الى الادارة الاميركية، واعلامها بضرورة الحوار مع المنظمة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لكن الادارة الاميركية رفضت هذا الشق الثاني، ومع ذلك تواصلت اللقاءات والحوارات، ممّا جعل الادارة الاميركية تستسهل مسألة التمثيل الفلسطيني، وتفسّر المرونة الفلسطينية على انها قبول بالصيغة المطروحة للتمثيل. وربما كان أجدى في مرحلة ما بعد اللقاء الثاني أو الثالث ان تتوقف هذه الحوارات في الداخل من باب الضغط على الادارة الاميركية واشعارها بجدية الموقف الفلسطيني واصراره على اجراء الحوار مع المنظمة.

هذا الأداء العربي الذي بدا مستسلماً للشروط الاسرائيلية والاميركية، والمرونة الفلسطينية التي فهمت من الجانب الاميركي تساهلاً فلسطينياً في موضوع التمثيل، زاد في تعنّت اسرائيل وشروطها. ولم لا، طالما يلقى كل تعنّت اسرائيلي تنازلاً عربياً.

وانصافاً، فان الأداء الفلسطيني في عملية الحوار مع الادارة الاميركية، بغض النظر عن عدم نجاحه في اجبار الادارة الاميركية على الانتقال الى الحوار مع المنظمة، نتيجة لغياب عامل الضغط العربي، كان واعياً وعلى درجة عالية من المسؤولية التي تتحلّى بالمرونة والحزم. فقد ظل متمسّكاً بأهمية مضمون المؤتمر في ما يتعلّق بانسحاب اسرائيل من على جميع الاراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وضرورة ايقاف الاستيطان، وضرورة حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في كل مراحل التفاوض، وضرورة الحصول على ضمانات حول هذه الموضوعات من خلال ما سمّي «مذكرة تفاهم» من الادارة الاميركية.

وقد شكّل موضوع القدس، وتعنّت الجانب الاسرائيلي، وقبول الجانب الاميركي بالشروط الاسرائيلية بشأنها، مدخلاً للقيادة الفلسطينية، أمسكت به لتطرحه على أوسع نطاق، عربي واسلامي ودولي، ولتطرح، من خلاله، موضوع المؤتمر ومضامينه والضمانات المطلوبة لتحقيقها.

ونستطيع القول ان الموقف الفلسطيني ورفضه التسليم بالشروط الاسرائيلية والعرض الاميركي كما هو والحركة الاعلامية والسياسية التي قادتها المنظمة، كل ذلك ساهم في ارتفاع الصوت العربي والأصوات الدولية لمحاولة توفير شروط أفضل للمؤتمر، سواء في ما يتعلّق بقضية القدس، أو بالضمانات، أو حتى بالتمثيل.

وكان ما يهمّ المنظمة، بالدرجة الاولى، هو موضوع مضمون المؤتمر والضمانات الخاصة بأن التسوية ستقود الى انسحاب اسرائيلي شامل من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس، وعدم تغييب القدس، موضوعاً وتمثيلاً، عن مراحل التفاوض.

وحصول الجانب الفلسطيني على هذه الضمانات يسهّل على القيادة الفلسطينية اتخاذ القرار المناسب في ما يتعلّق بالاطار الذي تتمّ، من خلاله، المشاركة الفلسطينية في المؤتمر، بما في ذلك الوفد المشترك مع الاردن.

وقضية الضمانات التي كانت المنظمة، وما تزال، تصرّ عليها، ليست، من وجهة نظرنا، تخص تحسين الشروط الفلسطينية للتسوية، وانما تخص، بالدرجة ذاتها، تحسين الشروط الاردنية للتسوية، باعتبار الاردن وفلسطين المعنيين، بالدرجة الاولى، بعملية التسوية.

من هنا لم يكن موضوع الاطار المشترك موضع خلاف أردني ـ فلسطيني؛ وانما كان، وما